

بحوث فقهية مهمّة

[450] أولوية الفقيه من غيره أمّا المقام الثّاني : أعني كون الفقيه الجامع للشرائط أولى بذلك من غيره فقد يستدلّ له تارة بما يشبه، دليلاً عقلياً واُخرى بروايات كثيرة وردت في أبواب مختلفة. أمّا الأول فهو ما يستفاد من كلمات بعض الأساتذة الأعلام (قدس سره) وحاصله بتقرير منّا أنه لا شكّ - كما عرفت في المقام الأوّل - في أنه لا يمكن إهمال أمر المجتمع الإسلامي من حيث الحكمة، وأنه لا بدّ لهم من ولي وأمير يدير اُمورهم ويأخذ حقّ الضعيف من القوي، ويدافع عنهم عند هجوم الأعداء، وينتصف لهم ومنهم، ويجري الحدود، ويسوس جميع ما يحتاجون إليه في أمر دينهم ودنياهم. كما أنه لا ينبغي الشكّ في أن النبي (صلى الله عليه وآله) كان بنفسه يتولى هذه الأُمور، ومن بعده كان هذا للأئمّة الهادين (عليهم السلام)، وأمّا بعد غيبة ولي الله المنتظر (عليه السلام) فأما أن يكون المرجع في هذه الأُمور خصوص الفقيه الجامع، أو يصحّ لكلّ أحد القيام بها، والقدر المتيقن من الجواز هو الأوّل، لعدم قيام دليل على الثّاني، والأصل عدم ولاية أحد على أحد، خرجنا من هذا الأصل في الفقيه لأن جواز ولايته ثابت على كلّ حال، وإنّما الكلام في جواز غيره. وإن شئت قلت : الحكومة الإسلامية حكومة إلهية لاتنفك سياستها عن ديانتها وتديرها عن تشريعها الإلهي، فالقائم بهذا الأمر لا بدّ أن يكون عارفاً بأحكامه معرفة تامة، كما لا بدّ أن يكون عارفاً بالأُمور السياسية وتدير المدن، وكيف يسوغ لغير الفقيه الذي لا يعرف أحكام الشرع حقّ معرفتها التصدي لهذه الحكومة الإلهية. وبعبارة ثالثة الحكومات على قسمين : الحكومات الناشئة عن عقيدة ومدرسة فكرة والحكومات الناشئة عن الأهواء والنزعات القومية، والقسم الأوّل «إلهية» والقسم الثّاني «الحادية»، والإلهية كالحكومة الإسلامية، والالحادية كالماركسية،